



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

الربع الأول | 2023

التقرير الاقتصادي الربع سنوي

www.centralbank.ae

جدول المحتويات

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

4	1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات
6	2-1 التضخم واستجابة السياسة النقدية
8	3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

11	1-2 النمو في دولة الإمارات
13	2-2 التحليل القطاعي
15	3-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

17	1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
18	2-3 التطورات المصرفية
19	3-3 التطورات المالية
20	4-3 تطورات قطاع التأمين

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات



1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة

من المتوقع أن تشهد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، في إشارة إلى تراجع ملحوظ في زخم النمو	حالة من عدم اليقين في ظل الاضطرابات المصرفية والضغط التضخمية والتبعات الجيوسياسية المتواصلة	من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3.4% في العام 2022 إلى 2.8% في العام 2023
---	---	--

الأوضاع العالمية

يبدو أن الاقتصاد العالمي مقبل على التعافي البطيء في أعقاب الانتكاسات نتيجةً للجائحة، وتزايد التوترات الجيوسياسية في الآونة الأخيرة. وقد انعكس ذلك في تراجع توقعات صندوق النقد الدولي للنمو العالمي من 3.4% في العام 2022 إلى 2.8% في العام 2023 بحسب آخر تقرير للتوقعات الاقتصادية العالمية (أبريل 2023). قد يتفاقم هذا التباطؤ بسبب تزايد عدم اليقين في النظام المالي الذي قد يؤدي إلى تخفيضات مفاجئة في الإقراض والإنفاق الاستهلاكي. وبالتوازي مع ذلك، يجب أن يحقق إحكام السياسة النقدية من قبل أغلب البنوك المركزية هدفها المقصود، مع عودة التضخم إلى مستوياته المستهدفة على المدى المتوسط.

الاقتصادات المتقدمة

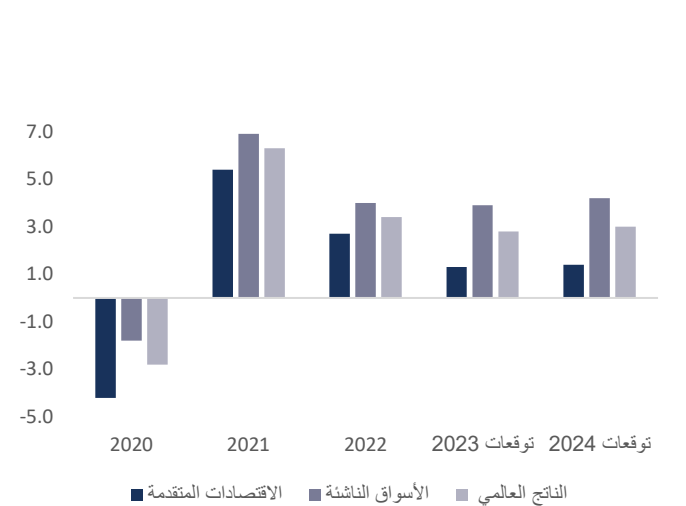
من المتوقع أن ينخفض النمو في الاقتصادات المتقدمة بشكل كبير من 2.7% في العام 2022 إلى 1.3% في العام 2023، ومن المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في 90% من البلدان تقريباً. وشهد اقتصاد الولايات المتحدة توسعاً بنسبة 1.3% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023، بعد أن سجل نمواً بلغ 2.6% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2022. ويرجع هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى الانخفاض في كل من استثمارات المخزون الخاص والاستثمارات الثابتة غير السكنية، والتي قابلها جزئياً زيادة في الإنفاق الاستهلاكي وتحسن الصادرات. وتماشياً مع ضعف أداء النمو، فمن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة إلى 4.7% في العام 2023 مقارنةً بنسبة 4.5% في العام 2022.

وانخفض النمو أيضاً في منطقة اليورو، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي إلى 1.0% في الربع الأول من عام 2023 من نسبة 1.8% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2022. وكان لارتفاع أسعار المستهلك نتيجةً لارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء، وتسارع تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي، وضعف ثقة المستهلكين، تأثير سلبي على الاقتصاد. وسجلت أكبر الاقتصادات في منطقة اليورو نمواً أقل في الربع الأول من عام 2023 مقارنةً بالربع السابق.

وشهد اقتصاد المملكة المتحدة مزيداً من التباطؤ في الربع الأول من العام 2023، مع تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.2% على أساس سنوي من 0.6% في الربع الرابع من العام 2022، واستمرار الضغوط التضخمية. وهذا يعكس الإضرابات العمالية على نطاق واسع، وتباطؤ مبيعات التجزئة، والانخفاض المفاجئ في نشاط الخدمات في شهر مارس، مما يدل على هشاشة التعافي.

وشكل الاقتصاد الياباني حالة استثنائية، إذ شهد توسعاً بنسبة 1.9% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023، بعد أن تباطأ في الربع السابق إلى 0.4% على أساس سنوي. وعكست النتيجة الإيجابية إلى حد كبير ارتفاعاً في الإنفاق الخاص بعد أن تم رفع التدابير الخاصة بالجائحة والزيادة غير المتوقعة في الإنفاق الرأسمالي، والذي عوض ضعف الطلب الخارجي.

الرسم البياني 1.1. النمو العالمي وتوقعات الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023.

الجدول 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

الربع الأول 2023 (على أساس سنوي)	الربع الرابع 2022 (على أساس سنوي)	توقعات 2024	توقعات 2023	2022	
-	-	3.0	2.8	3.4	العالم
-	-	1.4	1.3	2.7	الاقتصادات المتقدمة
1.3	2.6	1.1	1.6	2.1	الولايات المتحدة الأمريكية
1.0	1.8	1.4	0.8	3.5	منطقة اليورو
0.2	0.6	1.0	0.3-	4.0	المملكة المتحدة
1.9	0.4	1.0	1.3	1.1	اليابان

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2023
هيئات الإحصاء الوطنية لكل دولة على حدة.

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

الربع الأول 2023 (على أساس سنوي)	الربع الرابع 2022 (على أساس سنوي)	توقعات 2024	توقعات 2023	2022	
-	-	4.2	3.9	4.0	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
1.9	4.0	1.5	0.9	2.9	البرازيل
6.1	4.5	6.3	5.9	6.8	الهند
4.5	2.9	4.5	5.2	3.0	الصين
0.2	0.8	1.8	0.1	2.0	جنوب إفريقيا

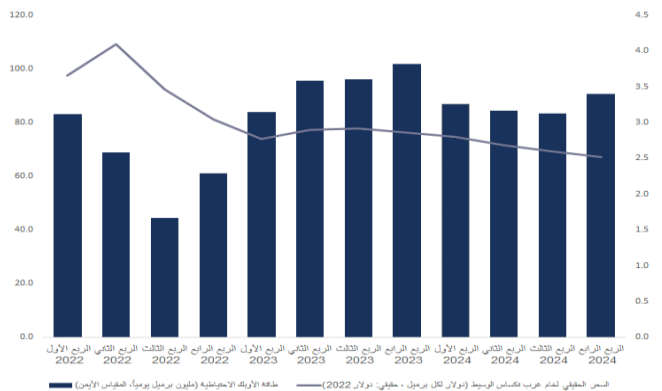
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023

الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2024	توقعات 2023	2022	
3.3	2.9	7.7	دول مجلس التعاون الخليجي
4.3	3.3	7.9	الإمارات*
3.1	3.1	8.7	السعودية
1.8	2.4	4.2	قطر
2.7	0.9	8.2	الكويت
5.2	1.7	4.3	عمان
3.8	3.0	4.2	البحرين

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل 2023، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل 2023 * المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعام 2022، والمصرف المركزي للأعوام 2023-2024

الرسم البياني 2.1. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، الولايات المتحدة، أبريل 2023

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

تعد التوقعات الاقتصادية أكثر تفاؤلاً بالنسبة للأسواق الناشئة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض النمو في الاقتصادات الناشئة بشكل هامشي فقط من 4.0% في العام 2022 إلى 3.9% في العام 2023، حيث تشهد أكبر الاقتصادات نشاطاً قوياً في قطاع الخدمات.

بعد ارتفاع بنسبة 4.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2022، شهد الاقتصاد الصيني توسعاً بنسبة 2.9% في الربع الأول من العام 2023، مع رفع القيود المتبقية المرتبطة بكوفيد-19. فضلاً عن ذلك، فإن نشاط الخدمات المتين والزخم الاستهلاكي القوي، وتخفيف الصعوبات في سلسلة التوريد، كان سبباً في دعم النمو في الصين.

وكان أداء الاقتصاد الهندي قوياً في الربع الأول من العام 2023، مع ارتفاع النمو إلى 6.1% على أساس سنوي من 4.5% في الربع السابق. وكان التوسع مدفوعاً بشكل أساسي بالاستهلاك الخاص القوي، وزيادة صادرات الخدمات، وقطاع التصنيع المزدهر، بمساعدة من اعتدال الضغوط على أسعار المواد المستخدمة في التصنيع. وقد شهد قطاع الخدمات انتعاشاً باعتباره محركاً رئيسياً للنمو، مستفيداً من الطلب القوي.

ومن المتوقع أن يتسارع النمو الإجمالي في آسيا ليصل إلى 5.3% في العام 2023 مرتفعاً من 4.4% في العام 2022. من المتوقع أيضاً أن تشهد الأسواق الناشئة في أوروبا الشرقية نمواً بنسبة 1.2% في العام 2023، مرتفعةً من 0.8% في العام 2022. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو في أميركا اللاتينية بشكل كبير من 4.0% في العام 2022 إلى 1.6% في العام 2023، وذلك بسبب مخاطر التطورات المعاكسة مثل الظروف المالية التي يُتوقع أن تكون أكثر تشديداً والتوترات الجيوسياسية. وقد كان لانخفاض أسعار السلع الأساسية والانتعاش الاقتصادي في الصين دور كبير في دفع النمو عبر أسواق ناشئة أخرى.

وتشير التوقعات الخاصة بالأسواق الناشئة إلى أن هذه الأسواق سوف تستعيد تدريجياً معدلات النمو المحتملة الخاصة بها بحلول العام 2024 مع انخفاض التضخم، وتعديل البنوك المركزية للسياسة النقدية، واستقرار البيئة الاقتصادية الخارجية.

ومن المتوقع أن ينخفض النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير، ليصل إلى 2.9% في العام 2023 مقارنة بمعدل 7.7% في العام 2022. يعكس هذا التباطؤ الضغوط التضخمية المتواصلة، وتشديد شروط الائتمان، وإعلان منظمة أوبك+ مزيداً من خفض إنتاج النفط، على النقيض من العام 2022، والذي كان مزدهراً بشكل خاص بسبب الزيادة الكبيرة في عائدات النفط والفعاليات العالمية الكبرى التي استضافتها المنطقة، مثل إكسبو وكأس العالم لكرة القدم. وعلى الرغم من ذلك، فإن الطلب الكلي القوي وتوجهات العمل المرنة واصلت دعم النمو في الربع الأول من العام 2023. وسيستفيد القطاع غير النفطي من السفر والسياحة، والدعم المالي، ومواصلة نمو الاستثمار.

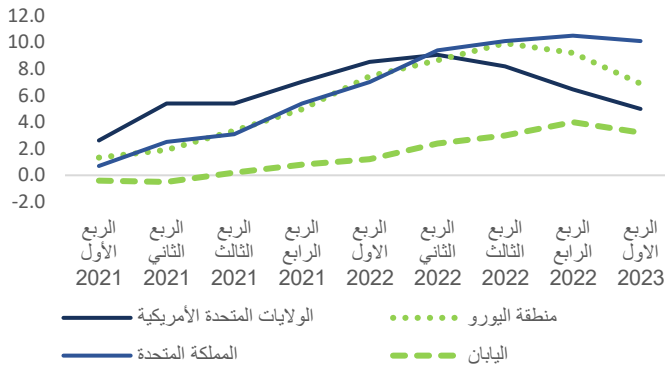
2-1 التضمّم واستجابات السياسة النقدية

بدء تباطؤ سرعة دورة تشديد السياسة النقدية

انخفاض أسعار الغذاء بشدة في الربع الأول من العام 2023

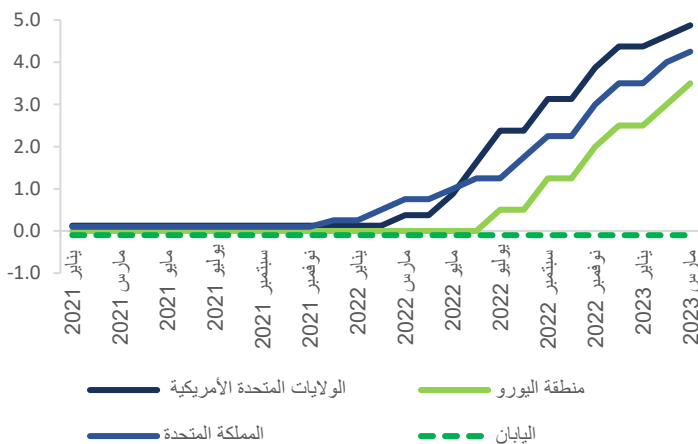
من المتوقع أن يتراجع التضخم في العام 2023 إلى 4.7% في اقتصادات متقدمة وإلى 8.6% في أسواق ناشئة

الرسم البياني 3.1. متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصادات مختارة (%)



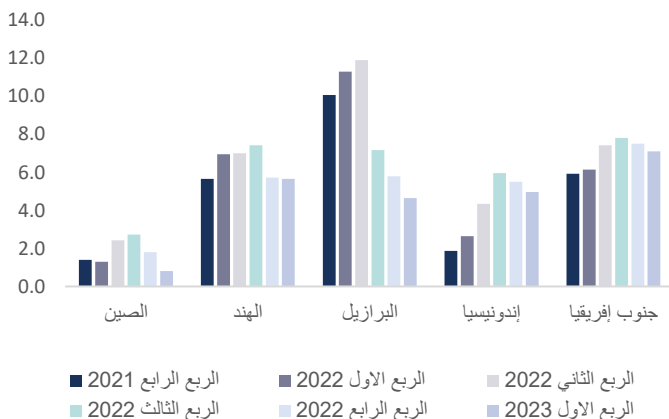
المصدر: بلومبرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات مختارة (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية

الرسم البياني 5.1. متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بلومبرغ

توقعات التضخم عالمياً

تتراجع احتمالات الانخفاض المعتدل للاقتصاد العالمي بسبب مواصلة ارتفاع التضخم - والذي يظل أعلى بكثير من المستهدف في العديد من البلدان - وعدم الاستقرار الأخير في القطاع المالي في بعض الاقتصادات المتقدمة. وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في شهر أبريل 2023، من المُقدّر أن ينخفض معدل التضخم العالمي إلى 7.0% في العام 2023، بعد أن بلغ 8.7% في العام 2022. ومن المتوقع أن تظل الضغوط على الأسعار مرتفعة في المستقبل القريب بسبب التشديد في أسواق العمل في العديد من الاقتصادات، وأن تميل إلى الاعتدال بالتدريج، نتيجة لتأثيرات تدابير البنوك المركزية على النشاط الاقتصادي والتضخم.

وبلغ متوسط مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة 126.9 نقطة في نهاية الربع الأول من العام 2023، أي أقل بنسبة 4.1% من المتوسط البالغ 132.3 نقطة في نهاية الربع الرابع من العام 2022. وقد انخفض المؤشر بسبب انخفاض أسعار الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان، بينما ارتفعت أسعار السكر واللحوم. وفي الربع الأول من العام 2023، انخفض إجمالي مؤشر أسعار الأغذية المذكور بنسبة 20.8% على أساس سنوي، مقارنة بانخفاض بنسبة 1.0% في الربع الرابع من العام 2022.

التضخم واستجابات السياسات في اقتصادات متقدمة

انخفض التضخم في الولايات المتحدة إلى نسبة 5.0% على أساس سنوي في نهاية الربع الأول من العام 2023، بعد أن وصل إلى نسبة 6.5% على أساس سنوي في نهاية الربع الرابع من العام 2022، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاض في أسعار الطاقة بنسبة 6.4% على أساس سنوي. وفي استجابته للضغوط التضخمية المتواصلة، قام الاحتياطي الفيدرالي بمزيد من تشديد سياسته النقدية من خلال رفع سعر الفائدة بواقع 50 نقطة أساس في شهر مارس 2023، وبالتالي أصبح سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في نطاق مرتفع بنسبة 5.0% (ومرة أخرى في شهر مايو 2023 ليصل إلى 5.25%).

وفي منطقة اليورو، انخفض معدل التضخم السنوي إلى 6.9% على أساس سنوي من 9.2% في نهاية الربع السابق، نتيجة انخفاض أسعار الطاقة والغذاء. وفي محاولة لتخفيض التضخم المرتفع باستمرار في المنطقة، رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي لعمليات إعادة التمويل الرئيسية إلى 3.0% في شهر فبراير وإلى 3.5% في شهر مارس 2023 (ومرة أخرى إلى 3.75% في مايو 2023).

وفي المملكة المتحدة، انخفض معدل التضخم السنوي بشكل طفيف إلى 10.1% على أساس سنوي في نهاية الربع الأول من العام 2023 من 10.5% في الربع السابق. ولإعادة التضخم إلى المستوى المطلوب البالغ 2%، قامت لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا بزيادة سعر الفائدة بواقع 50 نقطة أساس إلى 4.0% في شهر فبراير، وبواقع 25 نقطة أساس إلى 4.25% في شهر مارس 2023 (4.5% في شهر مايو).

وانخفض معدل التضخم السنوي في اليابان من 4.0% في شهر ديسمبر 2022 إلى 3.2% في شهر مارس، نتيجة للتدابير الاقتصادية الحكومية التي أدت إلى انخفاض أسعار الطاقة، مثل انخفاض تكلفة خدمات المرافق المنزلية. حافظ بنك اليابان على سعر الفائدة الخاص به بنسبة 0.1% خلال اجتماع السياسة النقدية في شهر مارس 2023.

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

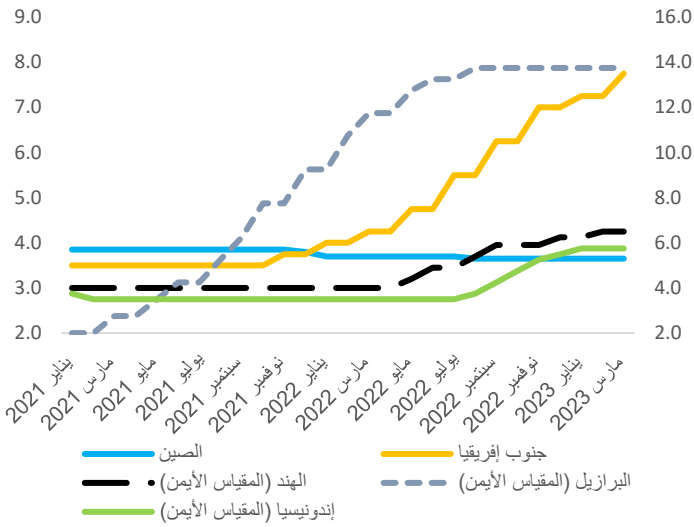
شهد التضخم في الصين مزيداً من الانخفاض من 1.8% في نهاية العام 2022 إلى 0.7% في شهر مارس 2023 وسط انتعاش غير مؤكد للاقتصاد. ونظراً لهبوط أسعار الطاقة، انخفض تضخم المستهلك في الصين في شهر مارس إلى أدنى مستوياته، الأمر الذي يشير إلى أن الطلب لا يزال ضعيفاً. فقد أبقي البنك المركزي الصيني على معدل الإقراض الأساسي لديه عند نسبة 3.65% في شهر مارس 2023، حيث ظلّ التضخم أدنى من المستهدف المحدد بنسبة 3%. بالإضافة إلى ذلك، أبقي البنك المركزي الصيني على سعر الفائدة على تسهيلات الإقراض متوسطة الأجل لسنة واحدة عند نسبة 2.75%. ولم يتم تغيير أسعار الفائدة في شهر مايو 2023 للشهر التاسع على التوالي.

وشهد معدل التضخم السنوي في الهند انخفاضاً إلى 5.7% على أساس سنوي في شهر مارس 2023، ليظل ضمن النطاق المستهدف لبنك الاحتياطي الهندي بنسبة 2%-6%. ويعكس ذلك انخفاض أسعار الطاقة وتخفيف الاختناقات في سلاسل التوريد. وللشهر السادس على التوالي، رفع بنك الاحتياطي الهندي، معدل إعادة الشراء الخاص به بواقع 25 نقطة أساس في شهر فبراير 2023، ليبلغ 6.5%.

وانخفض معدل التضخم السنوي في المملكة العربية السعودية من 3.3% في نهاية العام 2022 إلى 2.7% في شهر مارس 2023 على أساس سنوي، على الرغم من استمرار الضغوط التضخمية في جميع أنحاء العالم. وانخفض معدل التضخم السنوي في قطر أيضاً إلى 4.0% في شهر مارس 2023 من 5.9% في نهاية العام 2022 نظراً لتراجع الزيادات في الأسعار في السكن والمطاعم والفنادق والثقافة والترفيه. إلا أن التضخم في الكويت قفز من 3.2% في شهر ديسمبر 2022 إلى 3.7% في شهر مارس 2023، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الغذاء والإضرابات المحلية. بالإضافة لذلك، انخفض معدل التضخم في شهر مارس 2023 إلى 1.6% على أساس سنوي، وشهد مستوى الأسعار انكماشاً بنسبة 0.1% على أساس سنوي في البحرين.

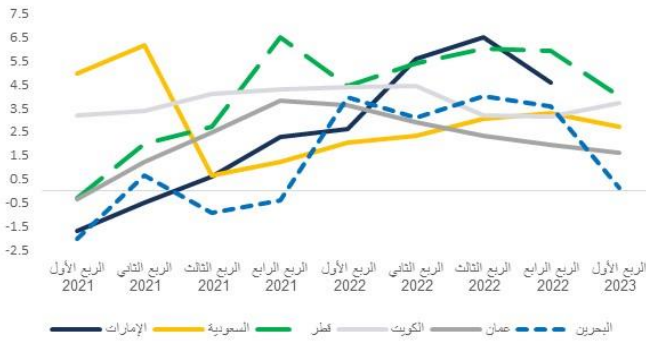
ورفعت دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تربط عملتها بالدولار الأمريكي أسعار الفائدة الأساسية لديها بمقدار 25 نقطة أساس تماشياً مع الارتفاع الذي أجراه بنك الاحتياطي الفيدرالي في شهر مارس 2023 (وفيما بعد في شهر مايو 2023). فيما حافظت الكويت، والتي تربط عملتها بسلة عملات غير معلنة، على سعر الفائدة دون تغيير.

الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



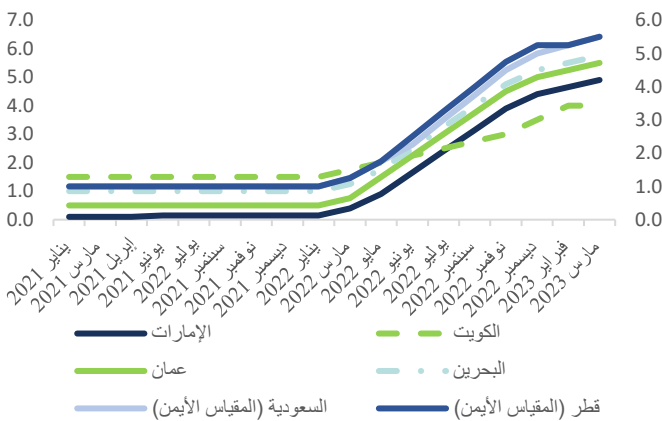
المصدر: بلومبرغ

الرسم البياني 7.1. متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية على أساس سنوي في دول مجلس التعاون الخليجي (%)



المصدر: بلومبرغ، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الرسم البياني 8.1. أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي (%)



المصدر: البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي

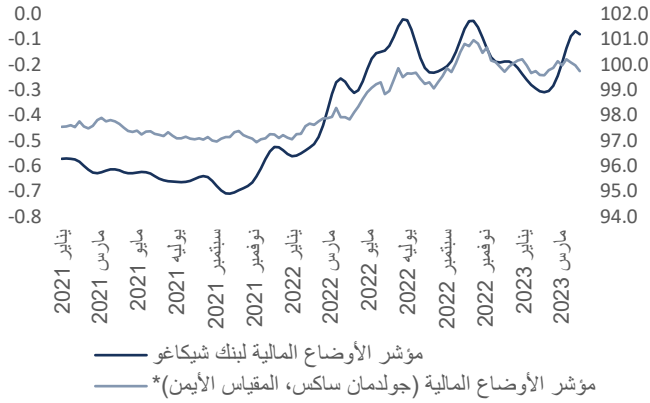
1-3 تطورات الأسواق العالمية

فرضت التأثيرات المعاكسة للاقتصاد الكلي
عالمياً ضغوطاً أدت لهبوط أسعار النفط

اعتدال الأسعار في أسواق السلع الأساسية
في مختلف أنحاء العالم

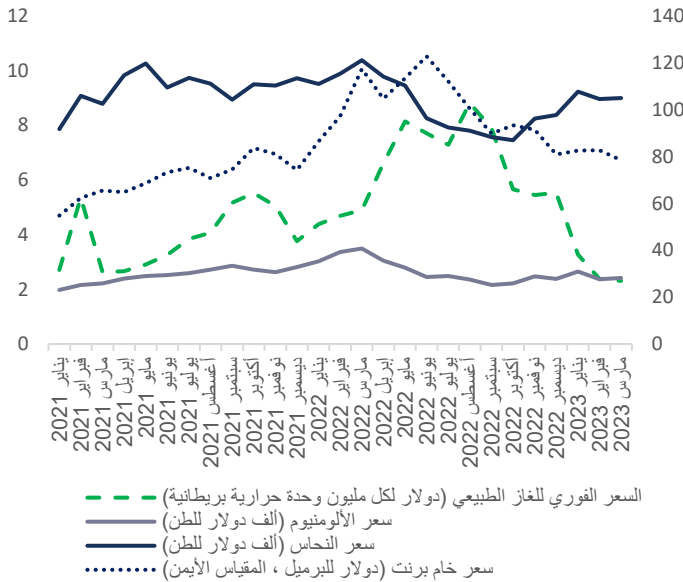
بدء ظهور اضطرابات مالية مع إخفاق ثلاثة
بنوك إقليمية في الولايات المتحدة وبنك واحد
كبير في أوروبا

الرسم البياني 9.1. مؤشر الأوضاع المالية الوطنية الأسبوعي
المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو
(https://www.chicagofed.org/publications/nfci/index)



تشير القيم الموجبة إلى تشديد الظروف المالية
* بولمبيرغ بالنسبة لمؤشر الأوضاع المالية لجولدمان ساكس

الرسم البياني 10.1. أسعار السلع الأساسية



المصدر: بولمبيرغ

الأوضاع المالية العالمية

تعرض القطاع المالي لصعوبات نتيجةً للتركيز على تشديد السياسة النقدية في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى إخفاق ثلاثة بنوك إقليمية في الولايات المتحدة وبنك واحد كبير في سويسرا. وبينما أدت هذه الأحداث إلى إثارة حالة من عدم اليقين في الأسواق المالية، فقد تصرفت صناعات السياسات بسرعة وحزم لاحتواء التداعيات الناتجة.

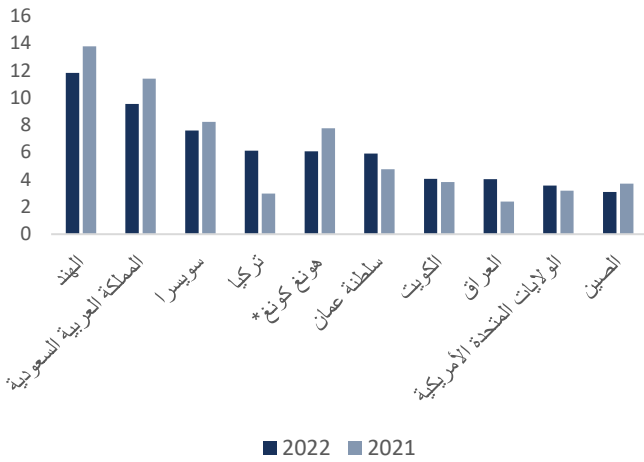
في شهر مارس 2023، ظل مؤشر الظروف المالية الوطنية المعدل "ANFCI" في الولايات المتحدة سلبياً، مما يشير إلى أن الظروف المالية لا تزال أكثر مرونة مما توحى به الظروف الاقتصادية. وعلى مستوى العالم، تبدو الظروف المالية محايدة إلى حد كبير.

السلع الأساسية

لقد أثرت الصعوبات الأخيرة في القطاع المالي والتباطؤ الاقتصادي العالمي على الطلب على النفط وأدت إلى انخفاض أسعاره، حيث انخفضت أسعار برنت من 80.9 دولار أمريكي للبرميل في شهر ديسمبر 2022 إلى 78.4 دولار أمريكي في شهر مارس 2023. وبالمثل، انخفض متوسط سعر الغاز الطبيعي من 5.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر ديسمبر 2022 إلى 2.3 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نهاية شهر مارس 2023.

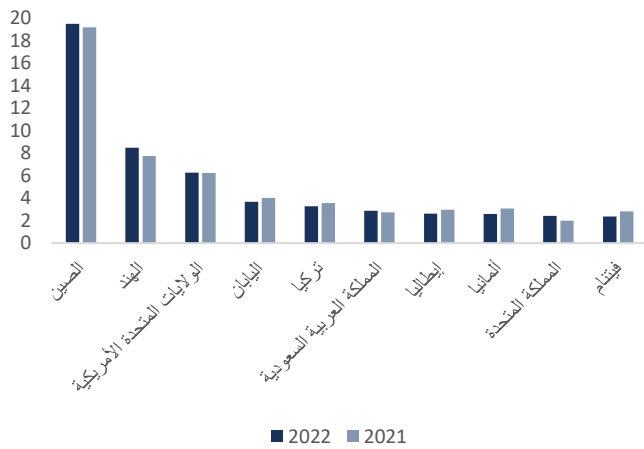
وانخفضت أسعار سلع أخرى مثل النحاس والألمنيوم بنسبة 13.3% وبنسبة 30.9% على أساس سنوي على التوالي. وفي شهر مارس 2023، ارتفع سعر الذهب إلى 1,968 دولاراً أمريكياً من 1,824 دولار أمريكي للأونصة في شهر ديسمبر 2022، ويرجع ذلك أساساً إلى عوامل مثل كون الذهب يعتبر الملاذ الآمن، والنظرة المستقبلية بشأن عدم اليقين، وتباطؤ وتيرة رفع أسعار الفائدة وزيادة الطلب مع قيام الصين بإعادة فتح اقتصادها.

الرسم البياني 11.1. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (% من الصادرات غير النفطية)



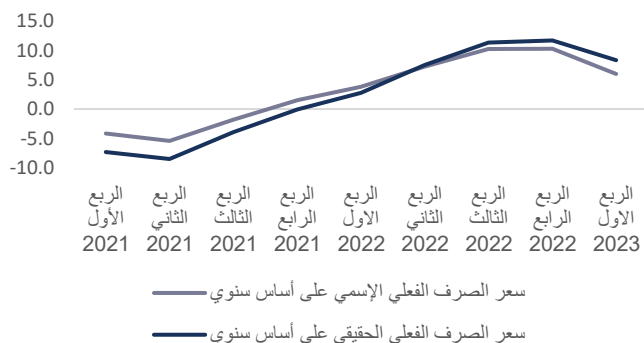
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
*المنطقة الإدارية الخاصة في هونغ كونغ

الرسم البياني 12.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (% من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 13.1. ارتفاع/انخفاض أسعار صرف الدرهم الإماراتي الاسمية والحقيقية الفعلية على أساس سنوي (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

في وقت إصدار هذا التقرير، لم يتم إعداد أي بيانات من قبل المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للربع الرابع من العام 2022. وبالتالي، تم وضع تقديرات لحجم التجارة لكامل العام 2022 من قبل المصرف المركزي. ويرى المصرف المركزي أن حصة الشركاء التجاريين ظلت بالنسبة للربع الرابع مثل ما كانت عليه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022.

وفي العام 2022، تم وضع تقديرات تشير إلى أن إجمالي صادرات السلع غير النفطية قد ارتفع بنسبة 6.9% مقارنة بالعام 2021، حيث وصلت 354.5 مليار درهم. خلال تلك الفترة، كانت الهند أكبر شريك للصادرات غير النفطية لدولة الإمارات، تليها المملكة العربية السعودية وسويسرا. ويعد الذهب والبلاتين والأسلاك النحاسية ومخلفات النيكل والمنتجات المسطحة من المواد المغلفة بالحديد والزيوت المعدنية ومواد المجوهرات من أكثر السلع غير الهيدروكربونية المصدرة.

وتشير التقديرات إلى نمو قيمة عمليات إعادة التصدير بنسبة 17.1% لتبلغ 542.6 مليار درهم، وتأتي السعودية في مقدمة جهات إعادة التصدير لدولة الإمارات بنسبة 12.1%، تليها العراق بنسبة 11.1%، ثم الهند بنسبة 9.1%، ثم الولايات المتحدة بنسبة 4.2%، ثم الكويت بنسبة 4.0%. أما أغلب المنتجات المعاد تصديرها فهي معدات الاتصالات، والمعدات الآلية لمعالجة البيانات، والزيوت المعدنية، والسيارات، والمجوهرات، والمنسوجات.

ونظراً للتوسع القوي في القطاع غير الهيدروكربوني وارتفاع سعر صرف الدرهم الإماراتي، تشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي الواردات بنسبة 16.5% في العام 2022 مقارنة بالعام السابق لتبلغ 1,155.6 مليار درهم. أما عن البضائع الرئيسية المستوردة فهي الزيوت المعدنية، واللؤلؤ، والمجوهرات، والحجارة، والمعادن النفيسة، بالإضافة إلى آلات، والسيارات، ومعدات الاتصالات.

وتُعد الصين الشريك الرئيسي للاستيراد، فهي تمثل 19.5% من إجمالي الواردات، تتبعها الهند بنسبة 8.5%، ثم الولايات المتحدة بنسبة 6.3%، ثم اليابان بنسبة 3.7%، ثم تركيا بنسبة 3.3%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 2.9%.

سعر الصرف

ارتفع متوسط سعر الصرف الاسمي الفعلي، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف المتعددة للشركاء التجاريين لدولة الإمارات العربية المتحدة، على أساس سنوي بنسبة 6.0% في الربع الأول من عام 2023، مقارنة بنسبة 10.3% في الربع السابق، وهو ما يعكس ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي. وارتفع متوسط سعر الصرف الحقيقي الفعلي، والذي يأخذ في الاعتبار فروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 8.4% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023 مقارنة بنسبة 11.7% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2022.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتوقع المصرف المركزي نمواً بنسبة 3.3% في العام 2023، مدفوعاً بالأداء القوي للقطاع غير النفطي، يقابله جزئياً انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي النفطي	سجل الرصيد المالي الموحد فائضاً بنسبة 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022	واصل الاستهلاك الخاص والاستثمار أداءهما بقوة في الربع الأول من العام 2023
---	---	---

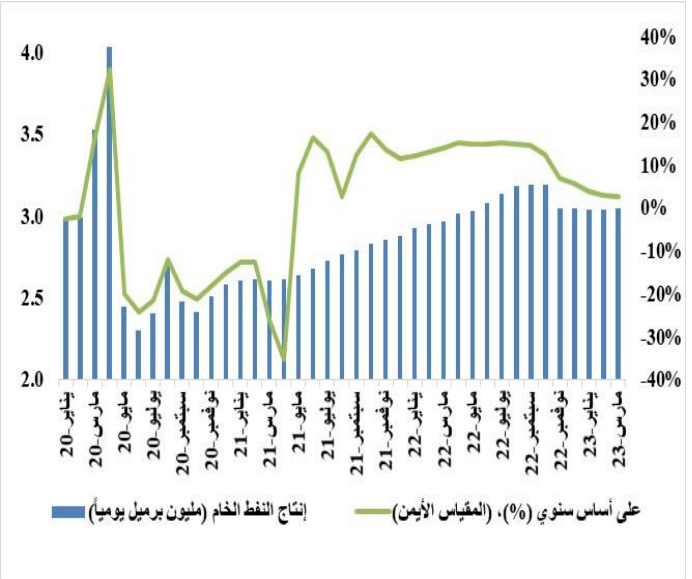
توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الجدول 1-2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2024	توقعات 2023	توقعات 2022	2021	2020	
4.3	3.9	7.6	3.9	-5.0	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
4.6	4.2	6.6	5.8	-5.4	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
3.5	3.0	10.1	-0.7	-3.8	الناتج المحلي الإجمالي النفطي

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لعامي 2020-2021، وتقديرات وتوقعات المصرف المركزي للأعوام 2022-2024

الرسم البياني 1-2. متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: أوبك

واصل اقتصاد دولة الإمارات النمو بوتيرة ثابتة في الربع الأول من العام 2023، مما يعكس أداءً قوياً للقطاع غير النفطي، قابله جزئياً انخفاض في القطاع النفطي من الاقتصاد. وفي العام 2023، تم تخفيض النمو بنسبة 0.6 نقطة مئوية إلى 3.3%، مما يعكس تخفيضات إنتاج النفط المتفق عليها بين أعضاء منظمة أوبك+. ومن المتوقع أن يستمر القطاع غير النفطي في دعم الناتج الإجمالي، ولو بوتيرة أكثر اعتدالاً مقارنة بالعام 2022. وبالنسبة للعام 2024، حافظ المصرف المركزي على توقعاته للنمو بدون تغيير عند نسبة 4.3%.

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

بعد تحقيق نمو بنسبة 9.5% في العام 2022، بمتوسط إنتاج بلغ 3.1 مليون برميل يومياً، من المُقدر أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الربع الأول من العام 2023 منخفضاً ليلبغ 3.1% على أساس سنوي وفقاً لاتفاقيات أوبك+. واعتباراً من شهر مايو 2023، قررت أوبك خفض الإنتاج بمقدار 144 ألف برميل يومياً بالنسبة لدولة الإمارات. أسفر هذا عن تعديل تنازلي لنمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2023 بنسبة -0.3%، وهو ما يعادل متوسط الناتج اليومي الذي بلغ 2,950 ألف برميل يومياً. يتوقع المصرف المركزي أن تواصل المنتجات الهيدروكربونية الأخرى، مثل سوائل الغاز الطبيعي، التي لا تشملها اتفاقيات إنتاج أوبك+، ولكنها تسهم في الناتج المحلي الإجمالي النفطي، تحقيق نمو بوتيرة قوية في العام 2023. ومن المتوقع أن يحقق نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي انتعاشاً ليلبغ 3.5% في العام 2024. يخضع الأداء في العامين 2023 و2024 لتطور الصراع في أوكرانيا، وتباطؤ أسرع من المتوقع في النمو العالمي، والمزيد من عمليات خفض أو زيادة إنتاج النفط لمنظمة أوبك+، وانخفاض الإنتاج من أعضاء آخرين في منظمة أوبك+.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

بعد النمو القوي بنسبة 7.2% في العام 2022، من المُقدر أن ينمو القطاع غير النفطي بوتيرة أقل بشكل طفيف في الربع الأول من العام 2023. وعلى الرغم من ضعف الأداء في الربع الأول من العام، فقد عدّل المصرف المركزي توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكل تصاعدي للعام 2023 ليلبغ 4.5%، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تسارع الاستثمار الخاص والعام في بقية العام. ومن المُتوقع أن يشهد قطاع السفر والسياحة مزيداً من التسارع، بما يتسق مع نتائج بعض الأطراف الرئيسية في هذا القطاع. وفي العام 2024، يتوقع المصرف المركزي أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي نمواً بنسبة 4.6%، بما يتماشى مع توجّهات النمو العالمي.

2-2 التحليل القطاعي

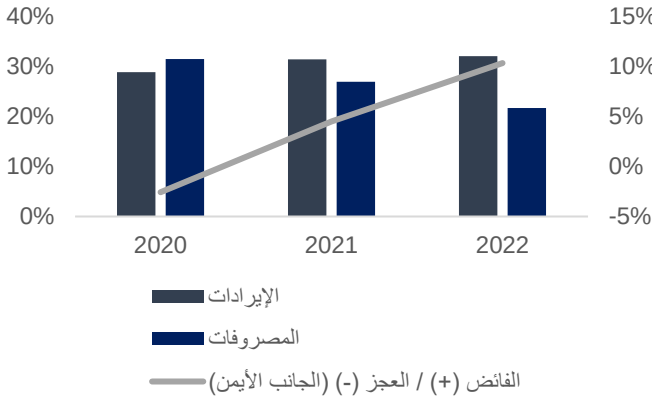
استقبلت مطارات دولة الإمارات 31.8 مليون مسافر في الربع الأول من العام 2023، بزيادة قدرها 11.5 مليون زائر مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2022

عادت قطاعات السياحة والضيافة لمستويات الإشغال ما قبل الجائحة، على الرغم من زيادة عدد الغرف.

واصل القطاع العقاري أدائه القوي في الربع الرابع من عام 2022.

الرسم البياني 2-2. الموقف المالي الموحد

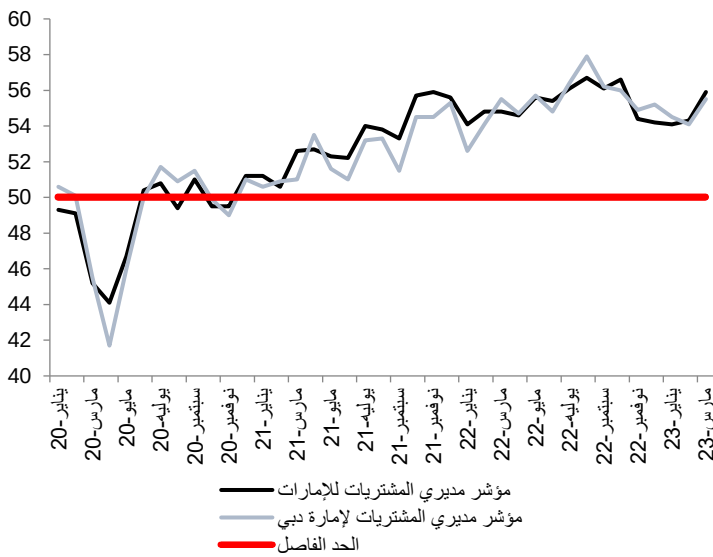
على أساس سنوي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي السابق



المصدر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 3-2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات

(مؤشر يتراوح من 0 إلى 100 (أكبر من 50 = تحسن منذ الشهر السابق))



المصدر: IHS Markit

الاستثمار والاستهلاك الحكومي

خلال العام 2022، سجل الرصيد المالي الموحد فائضاً قدره 195.7 مليار درهم، أو ما نسبته 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفعاً من 4.5% في العام 2021. وارتفعت الإيرادات الحكومية خلال العام 2022 بنسبة 27.0% لتبلغ 596.8 مليار درهم، ويرجع ذلك للزيادة في المتحصلات من ارتفاع الضرائب الإجمالية والمساهمات الاجتماعية، والتي قابلها جزئياً انخفاض في إيرادات أخرى. وبالنسبة للمصروفات، فقد انخفض الإنفاق الحالي بنسبة 1.0% مقارنةً بالعام 2021، ليصل إلى 381.1 مليار درهم، مقارنةً بالزيادة السنوية بنسبة 9.0% المتوقعة في العام 2021. ويعود الانخفاض في المصروفات إلى انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات، والإعانات، والمنح والمصروفات الأخرى. انخفض الإنفاق الرأسمالي، الذي يقاس بصافي الاستثمار في الأصول غير المالية، بنسبة 8.5% في العام 2022 ليلعب 20 مليار درهم. وبلغ مجموع النفقات 401.7 مليار درهم، بما يعادل انخفاضاً بنسبة 1.4% مقارنةً بالعام 2021.

الاستثمار الخاص والاستهلاك

يواصل القطاع الخاص إظهار مرونة قوية، مستفيداً من إصلاحات متعددة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب أفضل المواهب. وقد أشار مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات إلى توسع القطاع الخاص غير النفطي للشهر الثامن والعشرين على التوالي، حيث بلغ 55.9 في شهر مارس 2023 وبمتوسط 55.3 في العام 2022. وكان نمو الأعمال الجديدة هو الأسرع منذ شهر أكتوبر من العام الماضي، مما شجع الشركات على شراء مواد لاستخدامها بأقوى معدل خلال خمس سنوات. واستمرت الشركات أيضاً في الاستفادة من ضغوط التكلفة المعتدلة نسبياً، على الرغم من ضيق الهوامش.

وأشار مؤشر مديري المشتريات في دبي إلى ارتفاع في زخم النمو في نهاية الربع الأول من العام 2023، مع زيادة الشركات لقدرتها على دعم التوسع في الناتج. ولقد انعكس ذلك في زيادات أقوى في كل من الوظائف والمخزون، حيث وصلت معدلات النمو مستويات قياسية خلال عدة سنوات. ومع ذلك، أشارت البيانات الخاصة بشهر مارس أيضاً إلى علامات على انخفاض نمو الطلب، حيث سجلت الطلبات الجديدة أدنى معدل نمو منذ يناير 2022.

وكان أداء الاستهلاك المحلي جيداً أيضاً خلال الربع الأول من العام 2023، بدعم من الارتفاع الكبير في التوظيف، وسجل المتوسط المتحرك لمدة 3 أشهر للأشخاص الموظفين في دولة الإمارات والأجور المدفوعة في القطاع الخاص زيادة برقم مزدوج على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023، مع نمو ومستويات أعلى من نظيراتها ما قبل جائحة كوفيد. وأشار المسح الخاص بمؤشر مديري المشتريات إلى ازدهار سوق العمل في القطاع الخاص غير النفطي في شهر مارس، مع تسارع نمو الطلب الجديد والضغط على المقدرات والتي أدت إلى أسرع زيادة في التوظيف منذ شهر يوليو 2016.

وواصل قطاع البنوك دعم الاستثمار في القطاع الخاص، حيث زاد الائتمان للقطاع الخاص، في الربع الأول من العام 2023، بنسبة 5.9% على أساس سنوي.

¹ استناداً لنظام حماية الأجور.

العقارات

على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية وحالات عدم اليقين، حافظ قطاع العقارات في دولة الإمارات على أدائه القوي خلال الربع الأول من العام 2023، مستفيداً من الطلب المحلي المرتفع والاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع.

وسجل متوسط سعر المتر المربع في مؤشر العقارات السكنية في أبوظبي زيادة قدرها 1.5% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023. إلا أنه، بدءاً من الربع الثالث من العام 2022، انخفضت الأسعار بشكل هامشي، بما في ذلك في الربع الأول من العام 2023. وانخفض متوسط الإيجارات بنسبة 1.5% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023، مما أدى إلى عائد إيجار مستقر بنسبة 6.4%.

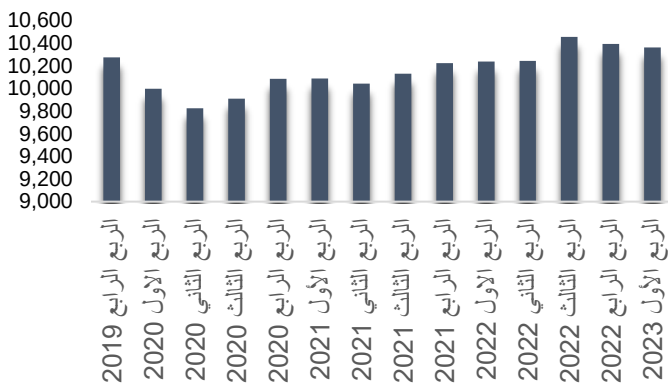
وواصل سوق العقارات في دبي أدائه القوي خلال الربع الأول من العام 2023، وذلك على خلفية الطلب القوي في كل من القطاعين السكني والتجاري. وثُبتت آخر الأرقام ارتفاع قيمة المعاملات العقارية بنسبة 80% تقريباً من حيث القيمة، وبنسبة 49% من حيث العدد، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، الأمر الذي دفع بالاتجاه التصاعدي لسوق العقارات في دبي. ويرجع ذلك إلى البيئة الاقتصادية المستقرة والمبادرات الحكومية لتعزيز الاستثمار ونمو الأعمال وتدفق المستثمرين الأجانب منجذبين بأداء المدينة كمركز أعمال إقليمي.

وقد شهدت المبيعات على الخريطة في دبي زيادةً كبيرة، وتحديداً في قطاع الرفاهية، مما يشير إلى الطلب القوي من قبل كلا المستثمرين والمستخدمين النهائيين. وفي الوقت نفسه، شهد سوق الإيجارات نمواً مطرداً. وقد شهد القطاع السكني تحولاً نحو بناء وحدات سكنية بأسعار ملائمة، حيث استجاب المطورون للطلب من خلال إطلاق المزيد من المشاريع السكنية المتوسطة.

ووفقاً لدائرة الأراضي والأماك في دبي، فقد ارتفعت أسعار بيع العقارات السكنية في دبي في المتوسط بنسبة 4.6% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023، بينما ارتفعت الإيجارات بنسبة 7.1% خلال الفترة ذاتها. مما أدى لارتفاع عائد الإيجار في المتوسط بنسبة 8.2% في الربع الأول من العام 2023. إلا أنه، وبالمقارنة مع الربع الأخير من العام 2022، والذي شهد الذروة على مدى السنوات القليلة الماضية، فقد انخفض متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية بنسبة 3.5%.

الرسم البياني 2-4: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في أبوظبي

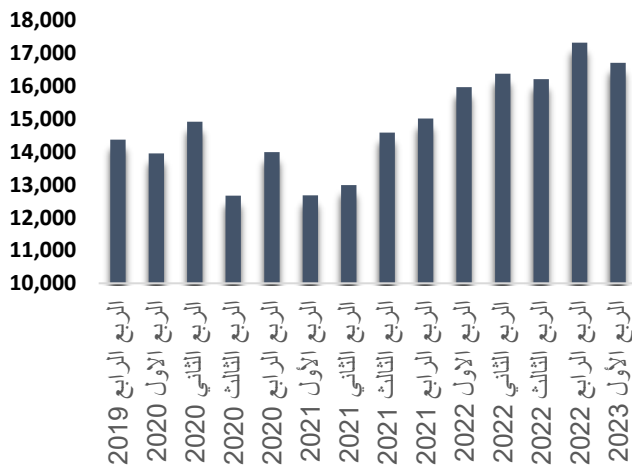
درهم لكل متر مربع



المصدر: شركة "ريدين"

الرسم البياني 2-5: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي

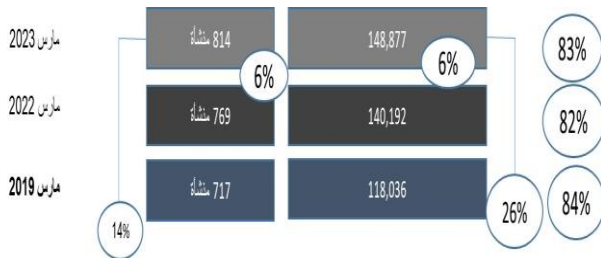
درهم لكل متر مربع



المصدر: دائرة الأراضي والأماك في دبي

السياحة والضيافة

الرسم البياني 6.2. العرض والطلب على السكن في دبي في الربع الأول من العام 2023



المصدر: دائرة السياحة في دبي

الرسم البياني 7-2. أداء قطاع السياحة في أبوظبي - 2022²

الإيرادات (مليار درهم)	الإيرادات لكل غرفة متاحة (درهم)	متوسط سعر الغرفة (درهم)	متوسط مدة الإقامة (ليالي)	معدل الإشغال (%)	عدد زوار الفنادق (ألف)	الأداء منذ بداية العام حتى مارس 2023
1700	346	468	2.8	74%	1182	

التغير النسبي مقارنة بعام 2022	28% +	27% +	33% +	22% -	5% -	34% +
--------------------------------	-------	-------	-------	-------	------	-------

المصدر: دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي

شهد قطاع الضيافة في دولة الإمارات خلال الربع الأول من العام 2023، نمواً كبيراً، ويرجع ذلك إلى تدفق السياح بشكل رئيسي من الهند وروسيا وعمان. واستفاد من الزيادة في قطاع السياحة قطاع الضيافة في المستويين الأدنى والمتوسط، والتي شهدت مكاسب في الإشغال والإيرادات لكل غرفة متاحة.

وبلغ عدد السياح المسافرين إلى دبي في الربع الأول من العام 2023 نحو 4.7 مليون سائح، أي أقل بـ 80 ألف سائح فقط مقارنة بنفس الفترة من العام 2019 وأكثر بـ 700 ألف سائح مقارنة بالربع الأول من العام 2022. وعلى الرغم من الزيادة من 769 في الربع الأول من العام 2022 إلى 814 في الربع الأول من العام 2023 في عدد شركات السياحة، وبأكثر من 8,000 في عدد الغرف المتاحة، ظل معدل إشغال الفنادق في دبي دون تغيير على نطاق واسع عند 83% في الربع الأول من العام 2023. وفي الوقت نفسه، ارتفع متوسط معدل الغرفة اليومية في المدينة بنسبة 22% مقارنة بالعام 2019، ولكنه انخفض بنسبة 6% مقارنة بالعام 2022، مما يعكس على الأرجح الزيادة في عدد أماكن الإقامة المتاحة.

وانخفض معدل الإشغال في أبوظبي إلى 74% في الربع الأول من العام 2023، بانخفاض بنسبة 5% مقارنة بنفس الفترة من العام 2022، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة العرض. ومع ذلك، قفز متوسط المعدل اليومي بنسبة 33% إلى 468 درهم كمتوسط للربع السنوي. وارتفع عدد نزلاء الفنادق بنسبة 34% ليصل إلى 1.2 مليون نزيل خلال الفترة ذاتها.

النقل

تمكّن قطاع الطيران المدني في دولة الإمارات من استعادة مستويات حركة المسافرين قبل الجائحة. واستقبلت مطارات الدولة ما يصل إلى 31.8 مليون مسافر في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2023، بزيادة قدرها 11.5 مليون مسافر مقارنة بنفس الفترة من العام 2022، عندما تم تسجيل حوالي 20.4 مليون مسافر.

وتجاوز حجم الاستثمارات التراكمية في قطاع الطيران المدني في دولة الإمارات 1 تريليون درهم، في حين بلغ حجم الاستثمارات في تطوير وتوسعة المطارات 85 مليار درهم، بهدف استيعاب أكثر من 300 مليون مسافر سنوياً. واعتباراً من العام 2022، يساهم قطاع الطيران في دولة الإمارات، بشكل مباشر أو غير مباشر، بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 3-2% في الأسواق الناشئة الرئيسية والاقتصادات المتقدمة.

² ALSO تشير إلى متوسط طول فترة الإقامة، APR هي متوسط سعر الغرفة، REVPAR هو الإيراد لكل غرفة متوفرة.

2-3 التضخم

يتوقع المصرف المركزي أن تبلغ نسبة التضخم 3.1% ونسبة 2.6% في عامي 2023 و2024 على التوالي

ارتفعت أسعار المواد غير التجارية في دبي بنسبة 4.2% على أساس سنوي، ووصل التضخم في المواد التجارية إلى نسبة 5.7%، وبلغ التضخم في الإسكان نسبة 4.9%

بلغ متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات نسبة 4.6% في الربع الأول من العام 2023

توقعات التضخم بدولة الإمارات العربية المتحدة

خفض المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم بشكل هامشي للعام 2023، من 3.2% إلى 3.1%. ويعكس هذا التعديل انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية، فضلاً عن انخفاض طفيف في التضخم في دبي في الربع الأول من العام 2023. من المتوقع أن يكون التضخم المستورد بسيطاً بسبب التوجه السائد نحو خفض التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة الإمارات، بينما من المتوقع أن يكون للإيجارات والأجور واستحداث ضريبة دخل الشركات في شهر يونيو 2023 مساهمة بسيطة في ذلك. وفي العام 2024، من المتوقع أن يتباطأ التضخم أكثر إلى 2.6%، وهو ما يمثل ترتجعا من نسبة 2.8%، تماشياً مع التوجهات العالمية.

التضخم في دبي

تراجع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك الكلي في دبي في الربع الأول من العام 2023 تماشياً مع التوجهات العالمية وبقي دون المتوسط العالمي. ووفقاً لمركز دبي للإحصاء، بلغ متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك الكلي 4.6% في الربع الأول من العام 2023، مقارنة بنسبة 4.8% في الربع الرابع من العام 2022. وارتفعت أسعار السلع والخدمات غير التجارية بنسبة 4.2% في الربع الأول من العام 2023، منخفضة من 4.5% في الربع السابق. ومن جانب آخر، سجلت السلع والخدمات التجارية زيادة طفيفة بنسبة 5.7%، من 5.6% في الربع الرابع من العام 2022.

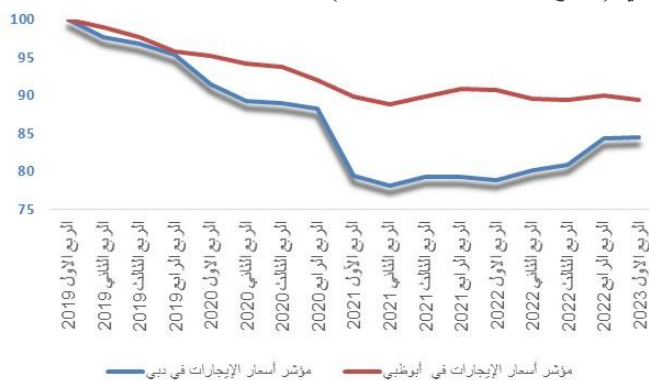
وارتفعت أسعار جميع البوند في سلة مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، فيما عدا منتجات التبغ. ومن بين فئات مؤشر أسعار المستهلك التي تمثل أكبر وزن، فقد واصل المؤشر الفرعي للإسكان اتجاهه التصاعدي وسجل زيادة بنسبة 4.9% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023، مرتفعاً من نسبة 4.3% في الربع الرابع من العام 2022. ويعكس هذا إلى حد كبير ارتفاعاً في الإيجارات في دبي. وارتفع مؤشر أسعار النقل بنسبة 2.5% في الربع الأول على أساس سنوي، متباطئاً من زيادة بنسبة 9.4% سجلها في الربع الرابع من العام 2022، تماشياً مع تطورات الأسعار في الطاقة عالمياً. وازدادت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 6.4%، مرتفعة من نسبة نمو بلغت 4.5% في الربع الرابع من العام 2022.

الجدول 2.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دبي (%)

الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	الأوزان	
4.6	4.8	6.2	100.00	المؤشر العام
4.2	4.5	4.8	74.9	المكونات غير التجارية
5.7	5.6	10.2	25.1	المكونات التجارية
4.9	4.3	1.9	40.7	السكن والمياه والكهرباء والغاز وبنود الوقود الأخرى
6.0	4.5	7.6	11.7	الأغذية والمشروبات
2.5	9.4	27.9	9.3	النقل
0.8	0.8	0.5	8.1	التعليم
4.4	9.5	5.7	6.1	المطاعم وخدمات السكن
0.2	0.9	1.5	5.7	المعلومات والاتصالات
4.4	3.4	3.7	5.1	الرعاية الشخصية، والحماية الاجتماعية وسلع وخدمات متفرقة
6.3	6.7	5.8	5.0	المنسوجات والأحذية
9.4	3.0	2.6	3.5	الأثاث والسلع المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية
19.0	22.4	38.0	2.4	الترفيه والرياضة والثقافة
3.7	----	----	1.3	التأمين والخدمات المالية
0.8	-0.2	0.7	0.9	الصحة
8.1-	3.0-	0.6-	0.3	التبغ

المصدر: مركز دبي للإحصاء، سنة الأساس=2021.

الرسم البياني 8.2. متوسط مؤشرات أسعار الإيجارات في أبو ظبي ودبي (الربع الأول 2019 = 100)



المصدر: دائرة الأراضي والأموال في دبي وشركة ريدين وحسابات المصرف المركزي.

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



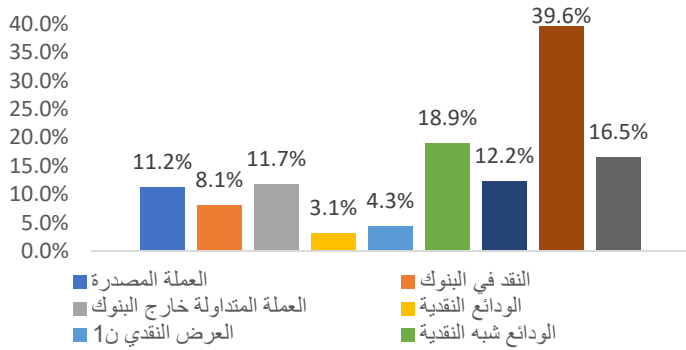
1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

تراجع الفرق بين سعر إيبور لمدة 12 شهراً وسعر إيبور لليلة واحدة بواقع 65 نقطة أساس خلال الربع السنوي

زيادة سعر الأساس لدى المصرف المركزي بواقع 50 نقطة أساس في الربع الأول، تماشياً مع دورة تشديد السياسة النقدية من الفيدرالي الأمريكي

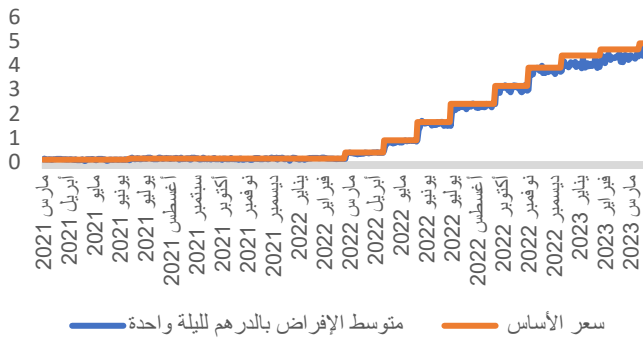
نمو المجاميع النقدية ن¹ ون² ون³ في الربع الأول من العام 2023 بنسب 4.3% و12.2% و16.5% على أساس سنوي على التوالي

الرسم البياني 1.3. التغير على أساس سنوي في المجاميع النقدية ومكوناتها



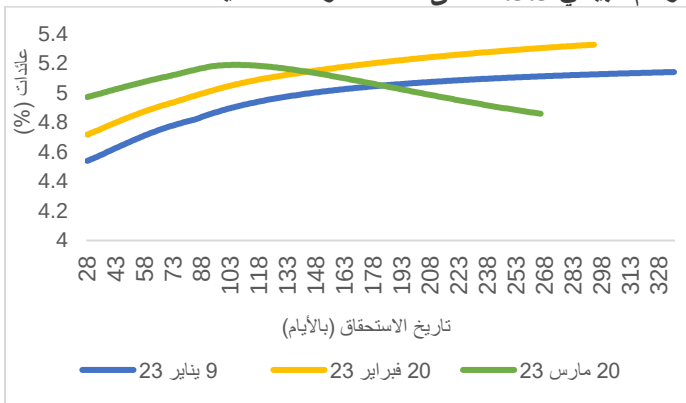
المصدر: المصرف المركزي

الرسم البياني 2.3. متوسط سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) سعر الأساس (%)



المصدر: المصرف المركزي

الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأذونات النقدية



المصدر: بلوم بيرغ، تقديرات المصرف المركزي

المجاميع النقدية

ارتفع العرض النقدي ن³ بنسبة 4.3% على أساس سنوي، ليبلغ 759.3 مليار درهم في نهاية شهر مارس 2023. وهذا يعكس زيادة بنسبة 11.7% على أساس سنوي في العملة المتداولة (14.7% من العرض النقدي ن¹) وزيادة بنسبة 3.1% في الودائع النقدية (85.3% من العرض النقدي ن¹). وقد ارتفع العرض النقدي ن² بنسبة 12.2% على أساس سنوي ليصل إلى 1788.4 مليار درهم، ويرجع ذلك إلى الزيادة في العرض النقدي ن¹ وارتفاع الودائع شبه النقدية (57.5% من العرض النقدي ن²) بنسبة 18.9% على أساس سنوي. ونما العرض النقدي ن³ بنسبة 16.5% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,195.9 مليار درهم في نهاية شهر مارس 2023. كما يعكس الارتفاع في العرض النقدي ن³ زيادة كبيرة بنسبة 39.6% في الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية والمصرف المركزي (18.6% من العرض النقدي ن³).

أسعار الفائدة

واصلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دولة الإمارات ارتفاعها خلال الربع الأول من العام 2023. وتماشياً مع التغييرات في سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة، ارتفع سعر الفائدة - سعر الأساس - لدى المصرف المركزي بمقدار 50 نقطة أساس في الربع السنوي، ليصل إلى 4.90%. وتبعت أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة هذه الحركات، مع ارتفاع سعر الإيبور لليلة واحدة ومتوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) بنفس القدر خلال الربع السنوي. واستمر الفرق بين أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة وسعر الأساس الذي افتتح في نهايات العام 2022 حتى العام 2023، مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة لليلة واحدة باستمرار إلى ما دون سعر الأساس. وهذا يعكس توسعاً قوياً للقاعدة النقدية خلال الربع الأول من العام، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار البنوك في الحفاظ على مراكز ضخمة من الاحتياطيات الزائدة بشكل إجمالي.

وكان لتغير توقعات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة - حيث تبدأ توقعات خفض أسعار الفائدة في العام 2023 بالنسبة للسعر - واضحاً في أسواق المال في دولة الإمارات. وتراجع الفرق بين سعر الإيبور لمدة 12 شهراً وسعر الإيبور لليلة واحدة بمقدار 65 نقطة أساس خلال الربع السنوي. وكانت هذه التوجهات واضحة أيضاً في منحني الأذونات النقدية، حيث جاء متوسط العائد على الأذونات النقدية لأطول فترة (266 يوماً) في 11 نقطة أساس أقل من الأذونات النقدية لفترة قصيرة (28 يوماً) في آخر مزاد خلال الربع السنوي.

⁶ يساوي العرض النقدي ن³ العرض النقدي ن² بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

³ يتكون العرض النقدي ن¹ من الودائع النقدية والعملة المتداولة خارج البنوك.

⁴ يساوي العرض النقدي ن² العرض النقدي ن¹ بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية.

⁵ تشمل الودائع شبه النقدية على ودائع المقيمين لأجل بالدرهم الإماراتي وجميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية.

2-3 التطورات المصرفية

استمر نمو الائتمان الإجمالي عند نسبة 3.5% على أساس سنوي، مدفوعاً بالإقراض للشركات الخاصة وقطاعات التجزئة	استمرار النمو في طلب القروض على قطاعات الأسر والشركات، كما هو وارد في الاستبيان حول توجهات الائتمان	ظروف التمويل والسيولة المواتية والمدعومة بالنمو القوي المتواصل في الودائع بنسبة 14.9% على أساس سنوي
--	---	---

أصول النظام المصرفي وهيكله

سجل النظام المصرفي في دولة الإمارات زيادة بنسبة 12.8% على أساس سنوي في إجمالي الأصول لتصل إلى 3,765 مليار درهم في نهاية الربع الأول من العام 2023. وبلغ عدد البنوك المرخصة العاملة في دولة الإمارات 61 بنكاً بنهاية الربع الأول من العام 2023، منها 22 مصرفاً وطنياً و39 مصرفاً أجنبياً. وشهد عدد الفروع الفعلية للبنوك مزيداً من الانخفاض، مما يعكس التحول الرقمي المتواصل في القطاع المصرفي في دولة الإمارات.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

سجل إقراض النظام المصرفي بدولة الإمارات نمواً بنسبة 3.5% على أساس سنوي. كما سجل الائتمان المحلي للقطاع الخاص نمواً بلغ 5.9% على أساس سنوي، بدعم من الإقراض للشركات الخاصة وقطاعات التجزئة. واستمر نمو الائتمان في قطاع التجزئة على نطاق واسع، مدفوعاً بالنمو المستدام في قروض الرهن العقاري، والقروض الشخصية، وبطاقات الائتمان. ومن جانب آخر، واجه الإقراض للحكومة ولقطاع الكيانات المرتبطة بالحكومة انكماشاً. أما الإقراض عبر الحدود من قبل البنوك المرخصة في دولة الإمارات (باستثناء عمليات الإقراض من قبل الشركات التابعة لها في الخارج) فقد شهد نمواً بوتيرة أكثر اعتدالاً مقارنةً بالعام السابق، وظل يتواصل إلى حد كبير إلى المقترضين من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وكانت السيولة وظروف التمويل المواتية مدعومة بنمو قوي في الودائع بنسبة 14.9% على أساس سنوي، مدفوعةً بودائع الحكومة المقيمة، والشركات الخاصة وقطاع التجزئة. وعلى النقيض من ذلك، انكمشت الودائع لغير المقيمين بنسبة 0.7% على أساس سنوي وسط تمويل قوي للمقيمين. واستمرت نسبة القروض إلى الودائع في الانخفاض إلى 82.2% نتيجة لارتفاع النمو في الودائع مقارنةً بنمو الائتمان. واستمرت شروط التمويل القوية والقدرة على الإقراض في دعم نمو الائتمان المحلي والأجنبي.

استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان

سلط استبيان توجهات الائتمان، الذي أجراه المصرف المركزي للربع الأول من العام 2023، الضوء على استمرار الرغبة الائتمانية للقطاع الخاص، والتي تتضح في نمو الطلب القوي على القروض، والذي اقترن بالرغبة المتواصلة للمؤسسات المالية في الإقراض. وكان النمو المستمر في الطلب على الائتمان مدعوماً بتوقعات إيجابية للاقتصاد المحلي، وهو ما يعوض إلى حد ما التأثير السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على الطلب على القروض خلال الربع الأول من العام.

الجدول 1.3. الأصول والائتمان في بنوك الإمارات

مليار درهم

البند	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2023
إجمالي الأصول	3,336	3,449	3,583	3,668	3,765
(التغير على أساس سنوي)	5.1%	7.5%	10.3%	10.4%	12.8%
الائتمان الإجمالي	1,832	1,866	1,873	1,879	1,896
(التغير على أساس سنوي)	4.4%	5.5%	5.5%	4.8%	3.5%
الائتمان المحلي	1,639	1,659	1,655	1,651	1,674
(التغير على أساس سنوي)	3.1%	4.0%	3.3%	2.0%	2.1%
الحكومة	227	222	213.0	211.7	216
(التغير على أساس سنوي)	-10.2%	-9.5%	-13.3%	-10.3%	-4.8%
الكيانات المرتبطة بالحكومة	264	260	256	253.3	245.1
(التغير على أساس سنوي)	22.6%	16.3%	14.8%	3.2%	7.1%
القطاع الخاص	1,133	1,163	1,174	1,173	1,200
(التغير على أساس سنوي)	2.5%	4.5%	4.9%	4.7%	5.9%
قطاع التجزئة	357	361.2	369	375	384
(التغير على أساس سنوي)	7.8%	7.3%	7.2%	7.8%	7.7%
الشركات	776	801.6	805	798	816
(التغير على أساس سنوي)	0.2%	3.3%	3.8%	3.2%	5.1%
المؤسسات المالية غير المصرفية	16	14	14	12.9	13
(التغير على أساس سنوي)	-4.3%	1.5%	8.2%	23.2%	18.1%
الائتمان الإجمالي	193	207	218	228.5	222
(التغير على أساس سنوي)	16.9%	19.2%	25.0%	30.5%	15.2%

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع في بنوك الإمارات

مليار درهم

البند	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2023
ودائع البنوك	2,006	2,092	2,187	2,222	2,306
(التغير على أساس سنوي)	6.6%	9.6%	12.6%	11.3%	14.9%
ودائع المقيمين	1,791	1,844	1,958	2,010	2,093
(التغير على أساس سنوي)	6.8%	9.5%	15.3%	13.8%	16.8%
القطاع الحكومي	291	317	402	396.8	406
(التغير على أساس سنوي)	5.1%	12.7%	35.3%	37.7%	39.5%
الكيانات المرتبطة بالحكومة	239	213	232	216.9	214
(التغير على أساس سنوي)	-2.8%	-6.4%	5.5%	12.5%	10.4%
القطاع الخاص	1,220	1,265	1,275	1,350	1,423
(التغير على أساس سنوي)	9.2%	11.6%	11.2%	13.3%	16.6%
قطاع التجزئة	522	529	537	559	601
(التغير على أساس سنوي)	3.2%	3.8%	5.7%	7.6%	15.1%
الشركات	698	736	738	790	822
(التغير على أساس سنوي)	14.2%	18.0%	15.6%	17.7%	17.7%
المؤسسات المالية غير المصرفية	41	48	50	46.5	49
(التغير على أساس سنوي)	9.4%	18.7%	38.7%	22.0%	20.8%
ودائع غير المقيمين	215	248	229	213	213.4
(التغير على أساس سنوي)	5.6%	10.1%	6.0%	8.0%	0.7%

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

3-3 التطورات المالية

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مستوى كافٍ من رأس المال والسيولة والتمويل المستقر

ارتفاع أسعار الأسهم في الربع الأول بنسبة 0.6% في دبي وبنسبة 4.0% في أبوظبي على أساس سنوي

شهدت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان انخفاضاً في أبوظبي ودبي مقارنةً مع الربع السابق.

الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

المؤشر	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2023
مؤشرات السيولة والتمويل					
نسبة السلف إلى الموارد المستقرة	79.4%	79.1%	76.4%	75.6%	74.8%
نسبة صافي التمويل المستقر ³	108.1%	109.5%	111.9%	111.2%	112.7%
نسبة القروض إلى الودائع	91.3%	89.2%	85.7%	84.6%	82.2%
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	19.0%	18.0%	17.3%	19.1%	19.7%
نسبة تغطية السيولة ³	128.4%	136.0%	154.7%	156.0%	154.8%
مؤشرات جودة الأصول					
نسبة صافي القروض المتعثرة ⁴	3.2%	3.2%	3.2%	3.0%	2.9%
نسبة تغطية مخصصات محددة	60.3%	59.9%	59.6%	60.4%	60.8%
نسبة تغطية إجمالي المخصصات	87.4%	87.2%	87.0%	88.6%	90.9%
نسب كفاية رأس المال					
نسبة كفاية رأس المال	17.1%	16.9%	17.5%	17.4%	17.8%
نسبة الشئ الأول من رأس المال	16.0%	15.8%	16.3%	16.2%	16.6%
نسبة حقوق المساهمين العادية من الشئ الأول	14.2%	14.0%	14.5%	14.4%	14.8%

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

³ تطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على خمسة بنوك

⁴ لا تشمل نسبة صافي القروض المتعثرة على مخصصات محددة، وتوفر مؤشراً أفضل لجودة الأصول، بالأخذ بالاعتبار مستويات المخصصات في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

الجدول 4.3. تداولات الأوراق المالية في دولة الإمارات (أسواق الأسهم)

أبوظبي	مؤشر أسعار الأسهم*	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2023
أبوظبي	على أساس سنوي	62.9%	53.8%	29.0%	25.2%	4.0%
	القيمة السوقية*	1753.6	1963.4	2104.1	2574.1	2591.6
	على أساس سنوي	112.1%	95.9%	53.7%	63.7%	47.8%
دبي	القيمة المتداولة**	100.9	98.8	88.0	92.6	85.4
	على أساس سنوي	100.6%	12.6%	2.4%	21.6%	15.4%
	مؤشر أسعار الأسهم*	30.0%	25.3%	20.8%	9.4%	0.6%
دبي	القيمة السوقية*	421.6	554.2	566.9	577.6	589
	على أساس سنوي	19.1%	46.2%	46.4%	44.7%	39.7%
	القيمة المتداولة**	22.8	26.6	19.8	20.4	19
دبي	على أساس سنوي	48.2%	104.6%	101.5%	36.7%	16.3%
	القيمة المتداولة**	98.9	112.7	125.8	106.7	78.0

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملاحظة: * متوسط القيم

** تشير إلى القيم خلال الربع السنوي بأكمله

الجدول 5.3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (نقطة أساس)

	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2023
أبوظبي	50.4	59.6	56.8	52.6	43.1
دبي	98.9	112.7	125.8	106.7	78.0

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملاحظة: متوسط الربع السنوي

مؤشرات السلامة المالية

ظلّ النظام المصرفي في دولة الإمارات بوجه عام يتمتع بمستويات رسمية جيدة، وشهدت نسب كفاية رأس المال مزيداً من التحسّن في الربع الأول من العام 2023 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق، ووصلت إلى 17.8%.

ظلت أوضاع السيولة والتمويل في النظام المصرفي في دولة الإمارات قوية في الربع الأول من العام 2023، مدعومة بنمو قوي في الودائع. بناءً على ذلك، فإن تحسّن السيولة ونسب التمويل تعكس قدرة ائتمانية كبيرة للبنوك.

تحسّنت مؤشرات جودة أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات في الربع الأول من العام 2023. وانخفضت نسبة صافي القروض المتعثرة من الذروة التي بلغت خلال الجائحة إلى 2.9% في الربع الأول من العام 2023، مما يعكس زيادة في نمو الائتمان وانخفاضاً في رصيد القروض المتعثرة.

تداولات الأوراق المالية (أسواق الأسهم)

ارتفع متوسط مؤشر أسعار أسهم سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX) بنسبة 4.0%، على أساس سنوي، في الربع الأول من العام 2022، وبلغت القيمة السوقية 2.59 تريليون درهم في شهر مارس 2023. كما ارتفع متوسط مؤشر أسعار أسهم سوق دبي المالي بنسبة 0.6%، على أساس سنوي، في الربع الأول من العام 2023، وبلغت القيمة السوقية 589.0 مليار درهم في شهر مارس 2023.

مبادلات مخاطر الائتمان

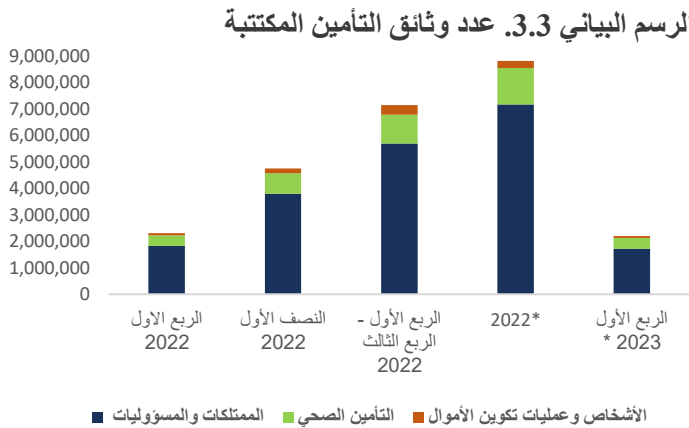
بالنسبة لحكومة أبوظبي، انخفضت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان من 52.6 نقطة أساس في الربع الرابع من العام 2022 إلى 43.1 نقطة أساس في الربع الأول من العام 2023. وخلال شهري يناير وفبراير 2023، بلغت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان 43.6 و41.8 نقطة أساس على التوالي. وتتمتع أبوظبي بمركز مالي قوي، وفضل صناديق الثروة السيادية الكبيرة لديها، فإنها تتمتع بواحدة من أدنى علاوات مبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وانخفضت أيضاً علاوة مبادلات مخاطر الائتمان في دبي من 106.7 نقطة أساس في الربع الرابع من العام 2022 إلى 78.0 نقطة أساس في الربع الأول من العام 2023، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الدين الحكومي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي وسط نمو اقتصادي قوي، وبلغت في المتوسط 81.7 و73.3 نقطة أساس في شهري يناير وفبراير من العام 2023 على التوالي.

4-3 تطورات قطاع التأمين

نمو إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 14.1% على أساس سنوي، وزيادة بنسبة 9.2% في إجمالي المطالبات المدفوعة في الربع الأول من العام 2023

زيادة بنسبة 7.7% على أساس سنوي في العدد الإجمالي للمخصصات الفنية في الربع الأول من العام 2023

ظل قطاع التأمين يتمتع برسملة كافية ونسب كفاية رأس مال ونسبة جودة الأصول في الربع الأول من العام 2023



هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع الأول من العام 2023، كما يتضح من الزيادة في عدد وثائق التأمين وتماشياً مع الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة. وفي نهاية الربع الأول من العام 2023، انخفض عدد شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات إلى 60 شركة، مما يعكس انخفاض عدد شركات التأمين التكافلي بمقدار شركتين⁷. يتكون القطاع حالياً من 23 شركة وطنية تقليدية، و 10 شركات وطنية تكافلية و 27 شركة أجنبية؛ بينما ارتفع عدد المهن⁸ المرتبطة بالتأمين بشكل طفيف إلى 493 مهنة في الربع الأول من العام 2023 من 491 مهنة في الربع الرابع من العام 2022.

إجمالي أقساط التأمين المكتتبة

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، بنسبة 14.1% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023 إلى 17.8 مليار درهم، ويرجع ذلك في الغالب إلى زيادة أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات على أساس سنوي بنسبة 16.1% وزيادة أقساط التأمين الصحي بنسبة 14.8% على أساس سنوي، وزيادة في أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، بنسبة 5.3% على أساس سنوي.

المُطالبات المدفوعة

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لجميع أنواع برامج التأمين بنسبة 9.2% على أساس سنوي إلى 7.1 مليار درهم في الربع الأول من العام 2023. ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في المطالبات المدفوعة للتأمين الصحي بنسبة 22.5% على أساس سنوي، بينما انخفضت المطالبات المدفوعة للتأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 16.7% على أساس سنوي وانخفضت تلك الخاصة بالتأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 10.5% على أساس سنوي مقارنةً بالربع الرابع من عام 2022.

المخصصات الفنية

ارتفع إجمالي المخصصات الفنية⁹ بنسبة 7.7% على أساس سنوي إلى 73.7 مليار درهم في الربع الأول من العام 2023 مقارنةً بـ 68.4 مليار درهم في الربع الأول من العام 2022، مما يعكس زيادةً في جميع أنواع التأمين، مثل احتياطات المخاطر غير المنتهية، المتكبدة لكن غير المطالبات التي تم الإبلاغ عنها، والاحتياطي الحسابي، لتلبية الالتزامات المالية المتكبدة للمؤمن عليهم في المستقبل.

الاستثمارات

بلغ حجم الأصول المستثمرة¹⁰ في قطاع التأمين 70.5 مليار درهم (54.9% من إجمالي الأصول) في الربع الأول من العام 2023 مقارنةً مع 70.4 مليار درهم (58.6% من إجمالي الأصول) في الربع الأول من عام 2022.

* بيانات أولية تراكمية في نهاية الفترة
المصدر: المصرف المركزي

الجدول 3-6. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

البيان	2022				2023
	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الربع الثالث	*2022	الربع الأول * 2023
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	15.6	26.8	36.7	47.2	17.8
الممتلكات والمسؤوليات	5.6	9.8	14.6	17.8	6.5
التأمين الصحي	8.1	11.4	16.4	21.8	9.3
الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	1.9	5.5	5.7	7.6	2.0
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	6.5	13.1	18.7	27.3	7.1
الممتلكات والمسؤوليات	1.9	3.5	5.2	7.6	1.7
التأمين الصحي	4.0	7.1	11.8	16.6	4.9
الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	0.6	2.5	1.7	3.1	0.5
3- المخصصات الفنية	68.4	70.3	68.8	69.0	73.7
4- إجمالي الأصول المستثمرة	70.4	71.8	72.2	71.4	70.5
5- إجمالي الأصول	120.2	121.2	118.2	121.3	128.3
6- إجمالي حقوق الملكية	27.0	26.7	27.1	26.9	26.3

* بيانات أولية تراكمية في نهاية الفترة
المصدر: المصرف المركزي

<https://www.centralbank.ae/media/oe5kkapw/financial-regulations-for-insurance-companies.pdf>

10 مبلغ جميع الأصول المحفوظ بها لأغراض الاستثمار، بما فيها العقاري، أو المشتقات أو أدوات التحوط الأخرى والنقد.

المبالغ المحتجزة

ارتفعت نسبة المبالغ المحتجزة¹¹ من أقساط التأمين المكتتبة لجميع أنواع التأمين بنسبة 53.2% على أساس سنوي إلى 9.5 مليار درهم في الربع الأول من العام 2023، مقارنة بنسبة 52.1% في الربع الأول من العام 2022.

مؤشرات سلامة التأمين

ظل قطاع التأمين في دولة الإمارات يتمتع برسملة جيدة. وزادت نسبة الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال إلى 319.5% في الربع الأول من العام 2023، مقارنة بنسبة 275.4% في الربع الأول من العام 2022، بسبب زيادة في الأموال الخاصة¹² المؤهلة لتلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال.

وارتفعت نسبة الأموال الخاصة إلى متطلبات رأس المال للملاءة المالية إلى 213.2% في الربع الأول من العام 2023 مقارنة بنسبة 175.9% في الربع الأول من العام 2022.

ووصلت نسبة الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من أموال الضمان إلى 336.3% في الربع الأول من العام 2023 مرتفعة من 287.3% في الربع الأول من العام 2022.

الجدول 7.3. مؤشرات سلامة التأمين

البيان	2022				2023
	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول – الربع الثالث	*2022	الربع الأول*
نسبة إعادة التأمين					
نسبة الاحتفاظ	52.1%	57.8%	51.2%	54.3%	53.2%
نسب كفاية رأس المال					
الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال	275.4%	274.0%	325.0%	312.5%	319.5%
الأموال الخاصة إلى متطلبات رأس المال للملاءة المالية	175.9%	170.8%	203.6%	219.2%	213.2%
الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى من أموال الضمان	287.3%	280.8%	323.1%	332.7%	336.3%
نسبة جودة الأصول					
صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبة	9.4%	8.8%	8.4%	4.9%	8.0%
العائد على متوسط الأصول	0.6%	0.5%	0.4%	0.2%	0.5%

* بيانات تقديرية تراكمية في نهاية الفترة
المصدر: المصرف المركزي

11 نسبة المبالغ المحتجزة = (صافي الأقساط المكتتبة / إجمالي الأقساط المكتتبة)

12 رأس المال الذي تملكه شركة تأمين لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يشمل الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة
---	--	---	---	--

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823
الهاتف: +9712-6652220
الفاكس: +9712-6652504